



## إلى اللجنة المشتركة لإنهاض السينما بوزارتي التجارة والمعارف

تألفت بوزارتي التجارة والمعارف لجنة جديدة من بعض كبار رجال الإدارة مهمتها - على ما قيل وقتذاك - إنهاض صناعة السينما في مصر والأخذ بيدها حتى تصير إحدى صناعات الدخل القومي .

وحب ونحن في بداية الموسم واللجنة لم تجتمع بعد أن نهمس في أذنها بما يتردد في الأندية والمحافل الفنية من نقدرات وملاحظات على سياسة اللجنة السابقة النحلة بتأليف اللجنة الجديدة . وأعاب ظننا أننا بتسجيلنا هذه النقدرات والملاحظات إنما نسجل رأي السواد الأعظم من المشتغلين بإنتاج الأفلام في هذه البلاد وأول هذه الملاحظات هو أن اللجنة ترى أن الشركات المصرية بحاجة إلى مساعدات مالية تقدم لها بين وقت وآخر وفقاً لما تراه اللجنة عند تقدير جهودها وفحصها بالمنظار الفني . وهذه السياسة في نظرنا ونظر إخواننا المنتجين غير مجدية؛ وهي وإن أدت إلى دفع بعض الخسائر عن عاتق الشركات فلن تفيد في إنهاض الفن السينمائي ذاته .

إن الشركات بحاجة إلى (رؤوس أموال) لا إلى (إعانات نظامية) ، لأن أعاب شركائنا - إذا استثنينا استوديو مصر - إنما أسس بأموال فردية ، والجزء الأكبر من هذه الأموال استنفدت الخسائر التي تعرضت لها الشركات أول انشائها . والذي يحدث الآن هو أن المنتج يذهب إلى واحد من كبار المايين كيهلر وغيره فيأخذ ما يراه ضرورياً من المال بفائدة مثوية كبيرة ومع اشتراط الحصول على نسبة مثوية أخرى من الأيراد الكلي للفيلم ، والنتيجة أن هذا المالى يسترد مبلغه مضاعفاً في مدى شهر ومعدودة

أما المنتج فلا يقل له إنتاجه فائدة ، أو هو يفلق فائدة صغيرة لا تنفي ولا تسمن من جوع

فإذا كانت وزارتا المعارف والتجارة جادتين في إنهاض السينما فليكن ذلك بتخصيص المبلغ المراد إعطاؤه للشركات كل عام كمساعدات نظامية ، ليكون رأس مال يوزع منه دورياً على المنتجين بنظام الحصص ، فيجدون بذلك ما يفنيهم عن الالتجاء إلى كبار المفضلين ، وبذلك يتوفر لهم عن طريق اللجنة جانب كبير من أرباحهم ونتاج جهودهم ، وذلك كفيل بأن يدر عليهم ربحاً كافياً . ولم يقل أحد إن إخراج الأفلام غير صحيح حتى يحتاج إلى مساعدة دائمة . ويبقى بعد ذلك نوع من الانتاج السينمائي هو الذي نراه ويراها المنتجون بحاجة إلى المساعدة الدائمة ، وذلك هو (الجرائد السينمائية) التي تسجل الحوادث الجارية على الشريط إذ أن هذه الجرائد لا تأخذها دور السينما إلا بإيجار زهيد لا يساعد على تغطية حتى نصف مصاريف عملها . فلا بأس من منح منتجي هذه الجرائد السينمائية مساعدات سنوية ، ولكن على أساس المعدل المطلق وعدم المحاباة لأي دعوى من الدعاوى ، فلا تزي اللجنة تمنح إحدى الشركات مبلغاً كبيراً على أساس زعم من المزاعم التي لا علاقة لها بالسينما والفن السينمائي ...

ثم إن هناك ناحية أخرى على هذه اللجنة أن تنظر فيها وتعمل على التخلص منها ما دامت تريد نهضة جديدة للأفلام في مصر ، وهذه الناحية هي وجود اللائحة التي تعمل بها وزارة الداخلية الآن في صدق ما يجوز معالجته وما لا يجوز معالجته في الأفلام من الموضوعات . وعندما أنه ما لم تعدل هذه اللائحة فلن تشاهد مصر أفلاماً لها قوة الأفلام الأفرنجية وروعيتها وجمالها وإنما تكون أفلامنا جميعاً (نسخ كربون) من الأفلام التي رأينا حتى الآن ، أفلام النرام الناشل والزواج غير الموفق ، وخيانة الزوجات ، وكان الله بالسر علياً ...